ARAB REGIONAL PLATFORM
FOR DISASTER RISK REDUCTION

Rabat 2021
Kingdom of Morocco

ORGANIZED BY
UNDRR

HOSTED BY

المنتدى الإقليمي العربي الخامس للحد من مخاطر الكوارث

من الخطر إلى الصمود: تسريع العمل المحلي للحد من مخاطر الكوارث

8-11 نوفمبر/تشرين الثاني 2021
الرباط، المغرب

خطة العمل ذات الأولوية للحد من مخاطر الكوارث 2021-2024

خطة العمل ذات الأولوية للحد من مخاطر الكوارث 2021-2024

1. الديباجة

1.1. يوفر إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث 2015-2030 (إطار سنداي) الطريق إلى الأمام للوقاية والحد من مخاطر الكوارث من أجل تحقيق تنمية مستدامة وقادرة على الصمود. تحت قيادة الحكومات الوطنية واحتضان جميع الجهات الفاعلة على جميع المستويات، يوفر إطار سنداي حلًا لإنقاذ الأرواح وحماية سبل المعيشة والأصول، وكذلك للحد من العبء المالي على الحكومات لإنقاذ آثار "التنمية" الفاشلة. ويسلط إطار سنداي الضوء على الحاجة إلى استراتيجيات وآليات إقليمية وشبه إقليمية متفق عليها للتعاون ولإعادة النظر في التقدم المحرز الذي تم انجازه خلال المنتديات الإقليمية والعالمية.

1.2. بعد اعتماد إطار سنداي، لطالما قام مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث بتنظيم اجتماعات الشراكة العربية للحد من مخاطر الكوارث مرتين في السنة، حيث يجمع بين الحكومات العربية وأصحاب المصلحة المعنيين بالحد من مخاطر الكوارث والمنظمات الإقليمية للأمم المتحدة والمنظمات الدولية بهدف مراجعة التقدم المحرز في تنفيذ إطار سنداي في المنطقة.

1.3. للحرص على سلاسة تنفيذ إطار سنداي ورصد التقدم المحرز في المنطقة عن كثب، وافقت الحكومات العربية وأصحاب المصلحة على الحاجة إلى تطوير خطة قابلة للتطبيق على المدى القريب والمتوسط والبعيد. بناءً عليه، تم وضع أول خطة عمل ذات أولوية للحد من مخاطر الكوارث في المنطقة للفترة 2018-2020 واعتمادها كوثيقة ختامية للمنتدى العربي الأفريقي للحد من مخاطر الكوارث المنعقد في تونس العاصمة في أكتوبر/تشرين الأول 2018. أقرت خطة العمل لعامي 2018-2020 بالتقدم الذي أحرزته الدول العربية منذ اعتماد إطار سنداي، وأوصت باتخاذ إجراءات ذات أولوية نحو تسريع تنفيذه، مع التركيز بشكل خاص على الغاية (هـ) من إطار سنداي التي تدعو إلى تطوير واعتماد وتنفيذ استراتيجيات وطنية ومحلية للحد من مخاطر الكوارث.

1.4. تمت مراجعة التقدم المحرز في تنفيذ إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث في المنطقة، عبر خطة العمل ذات الأولوية للفترة 2018-2020، خلال عدة اجتماعات إقليمية، بما في ذلك اجتماع الشراكة العربية الثالث للحد من مخاطر الكوارث في ماي/أيار 2019 في جنيف؛ ورشة عمل المراجعة الإقليمية في القاهرة في أغسطس/آب 2019؛ اجتماع الشراكة العربية الرابع للحد من مخاطر الكوارث الذي عقد في القاهرة في ديسمبر/كانون الثاني 2019؛ اجتماع الشراكة العربية الخامس للحد من مخاطر الكوارث الذي عقد عبر خاصية التواصل الافتراضي في نوفمبر/تشرين الثاني 2020، واجتماع الشراكة العربية السادس للحد من مخاطر الكوارث في 30 يونيو و1 يوليو 2021.

1.5. سوف ينتج المؤتمر العربي الخامس للحد من مخاطر الكوارث، الذي سيجري تنظيمه في المغرب عبر خاصية التواصل الافتراضي من 8 إلى 11 نوفمبر/تشرين الثاني 2021، ثلاث وثائق ختامية، وهي على وجه الخصوص: 1) خطة العمل ذات الأولوية 2021-2024 (على المدى المتوسط)، 2) إعلان الرباط للحد من مخاطر الكوارث ، و 3) بيانات العمل الطوعي لمجموعات أصحاب المصلحة الإقليمية. استندت خطة العمل 2021-2024 هذه إلى خطة العمل ذات الأولوية السابقة 2018-2020. هي تعترف بالتقدم المحرز في المرحلة الأولى (2018-2020)، كما توصي بإجراءات ذات أولوية لإكمال المهام المتبقية من المرحلة الأولى، لا سيما تحقيق الغاية (هـ). أخيرًا، تقوم خطة العمل بتخصيص الأولوية لإجراءات تسريع تنفيذ إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث على المدى المتوسط، مع التركيز بشكل خاص على تعزيز الترتيبات المؤسسية وآليات

تنسيق الحد من مخاطر الكوارث (أي المنتديات الوطنية للحد من مخاطر الكوارث)، وتطوير أنظمة وطنية متمحورة حول الأشخاص للإنذار المبكر بالأخطار المتعددة، وتنفيذ تقييمات للمخاطر على المستويات الوطنية، والشروع في تنفيذ الحد من مخاطر الكوارث على المستوى المحلي.

1.6. من أجل تقييم التقدم المحرز في تنفيذ إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث في المنطقة، مقارنةً بالسنوات السابقة (2005-2014)، تم تطوير تقرير التقييم الإقليمي للحد من مخاطر الكوارث في المنطقة العربية (RAR) من خلال عملية تعاونية أشركت المنظمات الإقليمية التابعة للأمم المتحدة والمنظمات الفنية. وقد شكلت نتائج تقرير التقييم الإقليمي، فيما يتعلق بالوضع الراهن للحد من مخاطر الكوارث في المنطقة، مساهمة بالغة الأهمية لعملية تطوير خطة العمل ذات الأولوية هذه للفترة 2021-2024.

2. لمحة موجزة عن التقدم المحرز في تنفيذ إطار سنداي في المنطقة العربية

2.1. في جميع أنحاء المنطقة، حققت الدول إنجازات ملحوظة في خفض معدل الوفيات الناجمة عن بعض الأخطار. ومنذ اعتماده، وفر إطار سنداي نهجًا منظمًا للدول الأعضاء وأصحاب المصلحة للبناء على التقدم المحرز على مدى عقود.

2.2. بناءً على التعاون بين مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث – المكتب الإقليمي للدول العربية وجامعة الدول العربية، لقد تحققت إنجازات رئيسية في قياس أثر الحد من مخاطر الكوارث وبناء المواءمة. وهي تشمل قيادة تخطيط سياسات التكيف مع تغير المناخ، وأهداف التنمية المستدامة، والحد من مخاطر الكوارث في أربعة بلدان عربية من الأقل نموًا، تليها جهود مستمرة لدمج التكيف مع تغير المناخ في الاستراتيجيات الوطنية للحد من مخاطر الكوارث في هذه البلدان الأربعة، مع الأخذ بالممارسات الفضلى الناشئة عن النهج الشامل لإدارة المخاطر لمكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث.

2.3. تم تعزيز الآليات الإقليمية للتنسيق والشراكات للحد من مخاطر الكوارث، ما أثمر عن تعزيز المعرفة المتقدمة والتعلم المتبادل. في الوقت الراهن، يتم عقد اجتماعات آلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث واجتماعات الشراكة العربية للحد من مخاطر الكوارث على نحوٍ منتظم وهي رافعة لتحديد الأولويات، ومراجعة التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث 2030 وإطار سنداي وتعزيز الممارسات الفضلى على المستويين الإقليمي والدولي مع تقاسم الدروس المستفادة.

2.4. تقدمت دول المنطقة العربية بشكل جيد في مسار الحد من مخاطر الكوارث على المستوى الإقليمي والوطني والمحلي.

2.5. حددت معظم بلدان المنطقة نقطة اتصال للحد من مخاطر الكوارث. كما تم تعيين بعض نقاط الاتصال هذه كمنسق وطني رسمي لنظام رصد إطار سنداي. ولا زال مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث – المكتب الإقليمي للدول العربية يدعم هذه العملية من خلال مساعدة البلدان على تطوير منتديات وطنية ترتبط بسياق المبادئ التوجيهية "من الكلمات إلى العمل" بشأن نقاط الاتصال الوطنية والمنصات الوطنية والمحلية للحد من مخاطر الكوارث وتلتزم بها[1]. لهذه الغاية، قامت 15 دولة عربية بتطوير منتدياتها الوطنية لدعم تنفيذ الحد من مخاطر الكوارث.

1 Words into Action guidelines: National focal points for disaster risk reduction, national platforms for disaster risk reduction, local platforms for disaster risk reduction (https://www.unisdr.org/we/inform/publications/53055).

2.6. يساعد مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث – المكتب الإقليمي للدول العربية أيضًا الدول العربية في رصد التقدم المحرز في تحقيق الغايات العالمية لإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث والإبلاغ عنه في نظام رصد إطار سنداي، باستخدام أحدث المبادئ التوجيهية الفنية[2].

2.7. تقدمت المنطقة في تطوير الاستراتيجيات والخطط والسياسات الوطنية للحد من مخاطر الكوارث. من بين اثنين وعشرين دولة عربية، قام خمس منها بالمصادقة على استراتيجياتها الوطنية للحد من مخاطر الكوارث، واثني عشر منها لا زالت في طور تطوير استراتيجياتها الوطنية، بينما خمس منها لم تشرع في هذه العملية لحينه.

2.8. لا يزال تطوير استراتيجيات محلية للحد من مخاطر الكوارث يمثل تحديًا في المنطقة. فقط 21 مدينة عربية، من 8 بلدان عربية، من بين 312 مدينة انضمت للبرنامج السابق لحملة تمكين المدن من مجابهة الكوارث، وضعت اللمسات النهائية على استراتيجياتها المحلية للحد من مخاطر الكوارث/خطط العمل لتعزيز القدرة على الصمود.

2.9. لقد بدأت عدد من الدول العربية في الإبلاغ عن خسائرها الناجمة عن الكوارث، لتوفير أساسًا عمليًا للتحليل الواعي بالمخاطر ووضع سياسات الحد من مخاطر الكوارث. ستة بلدان عربية لديها قواعد بيانات وطنية خاصة بالخسائر الناجمة عن الكوارث التاريخية وأحد عشر بلدًا لديه قواعد البيانات هذه من خلال استخدام نظام احتساب الخسائر الناجمة عن الكوارث (DesInventar).

2.10. على الرغم من الجهود الملحوظة في الحد من مخاطر الكوارث، تواصل الدول العربية مواجهة الخسائر المتزايدة بسبب الكوارث وشدة الأخطار الطبيعية. خلال العقود الأربعة الماضية، تأثر أكثر من 150 مليون شخص بالكوارث في المنطقة العربية، مع أكثر من 120 مليون شخص يتأثرون بالجفاف، ما يؤدي إلى وفاة أكثر من 189 ألف شخص. تم الاعتراف بالتوسع الحضري السريع، والتدهور البيئي، وندرة المياه، واتجاهات الهجرة على أنها عوامل كامنة وراء المخاطر في جميع أنحاء المنطقة، إلى جانب الصراعات والاضطرابات السياسية.

3. خطة العمل ذات الأولوية 2021-2024

تستند خطة العمل هذه إلى خطة العمل ذات الأولوية السابقة (2018-2020) وتعطي الأولوية للإجراءات المطلوبة على المستوى الإقليمي والوطني والمحلي للسنوات الأربع المقبلة. وسيقوم المنتدى الإقليمي العربي للحد من مخاطر الكوارث برصد التقدم المحرز في تنفيذ الإجراءات التالية ذات الأولوية وتقييمها واستعراضها بشكل دوري كل سنتين. ترتكز هذه الخطة على التوصيات والأولويات المشتركة بين الحكومات وأصحاب المصلحة من خلال مشاورات متعددة تم تنظيمها في السنوات القليلة الماضية في اجتماعات الشراكة العربية للحد من مخاطر الكوارث.

3.1. إجراءات على المستوى الإقليمي:

- إنشاء آلية إقليمية تنسيقية من أجل: 1) تعزيز وتحسين ممارسات تقييم المخاطر النوعي والكمي بالأخطار المتعددة والآليات للربط بينها وتبادلها واستخدامها؛ 2) تعزيز أنظمة وطنية متمحورة حول الأشخاص للإنذار المبكر بالأخطار المتعددة والعابرة للحدود؛ و 3) تطوير وتعزيز أطر العمل للتعافي من الكوارث قبل وبعد الكوارث.

2 Technical guidance for monitoring and reporting on progress in achieving the global targets of the Sendai Framework for Disaster Risk Reduction (https://www.undrr.org/publications/technical-guidance-monitoring-and-reporting-progress-achieving-global-targets-sendai).

- تنظيم اجتماعات شراكة سنوية تشمل مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين لضمان الاتساق بين التنمية المستدامة والتكيف مع تغير المناخ وأجندات الحد من مخاطر الكوارث، مع مراعاة الخطة الحضرية الجديدة، وبالتالي تعزيز التعاون والتنسيق الإقليميين.
- إنشاء آليات لتعزيز إجراءات الرقمنة القائمة على الأبحاث لنمذجة نقاط الضعف الإقليمية، وتعزيز القدرة على الصمود، وضمان إجراء الحوارات الإقليمية بين جميع أصحاب المصلحة على المستويات الإقليمية والوطنية والمحلية مع إشراك وسائل الإعلام.
- الاستثمار في إنشاء صندوق لتمويل الحد من مخاطر الكوارث على المستويين الوطني والمحلي وتشجيع القطاع الخاص والشركاء الدوليين على الاستثمار في تمويل الحد من مخاطر الكوارث من أجل القدرة على الصمود في المنطقة العربية.
- وضع تشريعات وسياسات نموذجية لأنظمة الدعم الصحي المجانية في حالات الطوارئ للضحايا ومعالجة آثار الكوارث على الصحة النفسية على المستويات الإقليمية والوطنية والمحلية.
- إصدار دليل إقليمي وآليات مبتكرة لتوحيد مفاهيم مختلفة للحد من مخاطر الكوارث.
- بدعمٍ من جامعة الدول العربية ، تعزيز الآليات المنهجية للتبادل العلمي والفني للخبرات والقدرات، بما في ذلك على المستوى الثنائي وما بين المؤسسات الإقليمية.
- دعم وتشجيع البحث العلمي في مجال الحد من مخاطر الكوارث، وخاصة المخاطر العابرة للحدود.
- دعم وتعزيز المساعدة المقدمة للدول العربية، لا سيما الدول العربية الأقل نموًا والدول العربية الجزرية الصغيرة النامية، في تطوير السياسات والتشريعات وخطط الاتصالات الوطنية في حالات الطوارئ.
- تطوير آلية إقليمية لمجموعات أصحاب المصلحة لرصد بيانات العمل الطوعي الخاصة بها والإبلاغ عنها.
- تعزيز ودعم إجراءات الحد من مخاطر الكوارث المراعية للمساواة بين الجنسين.
- تعزيز دمج الأخطار البيولوجية في استراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث الإقليمية الحالية وضمان تنفيذ اللوائح الصحية الدولية (2005) عبر المنطقة.
- تعزيز التنسيق الإقليمي بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والجمعيات الوطنية لتنفيذ إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث وتشجيع استخدام الاتصالات والتكنولوجيات الناشئة لإدارة المخاطر الطبيعية والصحية، مع بناء القدرات والمهارات من خلال برامج التدريب.

3.2. **إجراءات على المستويين الوطني والمحلي:**

يجب على الدول العربية أن تحرص على تحقيق الإجراءات على المستويين الوطني والمحلي لخطة العمل ذات الأولوية 2018-2020. يعتبر هذا الأمر محوريًا نظرًا للحاجة إلى تسريع تحقيق الغاية (هـ) لإطار سنداي؛ عبر الانتهاء من تطوير الاستراتيجيات الوطنية للحد من مخاطر الكوارث وإقرارها، وتعزيز الجهود لوضع وتنفيذ خطط العمل المحلية لتعزيز القدرة على الصمود مع غايات ومؤشرات وأطر زمنية محددة لمنع مخاطر كوارث جديدة والحد من المخاطر الحالية وآثارها. علاوة على ذلك، يجب على الدول العربية ضمان تنفيذ الإجراءات التالية ذات الأولوية، لا سيما تلك التي تقع تحت مظلة أولويتي العمل الثالثة والرابعة من إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث. هذه الإجراءات ذات الأولوية هي كما يلي:

فهم مخاطر الكوارث (الأولوية 1)

- إجراء تقييمات المخاطر المتعددة الأخطار والقطاعات وتحديثها بانتظام ووضع ملفات تعريف وخرائط للمخاطر لتحليل اتجاهات الأخطار وآثارها وقابلية التضرر على المستويين الوطني والمحلي. تقييم المخاطر السابقة والحالية والمتوقعة في المستقبل لكل قطاع لوضع خطط للحد من هذه المخاطر.
- إنشاء وتحديث قواعد بيانات بالأضرار الناجمة عن الكوارث متعددة الأخطار والخسائر التاريخية، على المستويين الوطني والمحلي، للاستعانة بها في تقييمات المخاطر الوطنية والمحلية وضمان تصنيف البيانات جغرافيًا واجتماعيًا واقتصاديًا، بما في ذلك حسب العمر والنوع الاجتماعي والإعاقة.
- وضع الميزانيات التي تحدد الاحتياجات المالية في سياق هذه الأولوية على المستويين الوطني والمحلي، ثم تطوير الآليات المالية لتأمين موارد التمويل اللازمة مع إشراك القطاع الخاص في تطوير الآليات المالية وتنفيذها.
- تعزيز بناء القدرات الفنية والبشرية في مجال وضع وتنفيذ خطط عمل الحد من مخاطر الكوارث على جميع المستويات، بما في ذلك المسؤولين المحليين والوطنيين، ومكاتب الإحصاءات الوطنية، والقطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية، والمستويات المجتمعية.
- دمج مفاهيم الحد من مخاطر الكوارث في المناهج التعليمية وبرامج تدريب الشباب والأطفال لفهم مخاطر الكوارث من خلال حملات التوعية بالحد من مخاطر الكوارث.

تعزيز حوكمة الحد من مخاطر الكوارث لإدارة مخاطر الكوارث (الأولوية 2)

- تعزيز الحوكمة واتخاذ القرارات المستندة إلى العلم والمراعية للمخاطر لتحقيق القدرة على الصمود على المدى البعيد، مع إشراك جميع السلطات والباحثين وأصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك القطاع الخاص.
- تطوير أو تحديث تشريعات الحد من مخاطر الكوارث وإنشاء آليات لتقييم الآثار المحتملة لمخاطر الكوارث على مشاريع التنمية والبنية التحتية واسعة النطاق على المستويين الوطني والمحلي. تضمين عناصر الحد من مخاطر الكوارث في التخطيط الحضري وإدارة المناطق السكنية، وتنفيذ قوانين البناء على المستويين الوطني والمحلي لضمان أن جميع البنى التحتية جديدة قادرة على الصمود في وجه مخاطر الكوارث، بما في ذلك إعادة الإعمار بعد الصراعات أو في فترة ما بعد الكوارث. وضع تشريعات جديدة أو تحديث التشريعات ذات الصلة لتعميم الحد من مخاطر الكوارث في قطاعات التنمية (بما في ذلك القطاع الخاص) وتحديد مخصصات الميزانية للحد من المخاطر. تحسين وتعزيز التشريعات اللازمة لتفعيل أنظمة متمحورة حول الأشخاص للإنذار المبكر بالأخطار المتعددة وتوعية المجتمع المحلي والوطني بالتعامل مع الأخطار.
- تعزيز المنتديات المحلية والوطنية متعددة الوزارات والقطاعات وأصحاب المصلحة، مع التركيز على المشاركة الفعالة للمرأة والمساواة في الحقوق في القيادة؛ وإشراك الجهات الفاعلة المحلية، ومجتمعات العلوم والتكنولوجيا، والقطاع الخاص، والأطفال والشباب وذوي الاحتياجات الخاصة في جميع مراحل الحد من مخاطر الكوارث على جميع المستويات.
- بناء قدرات السلطات المحلية لوضع مؤشرات محلية لقياس مشاركة أصحاب المصلحة والسكان المهمشين ومنظمات المجتمع المدني مع السلطات المحلية.
- تطوير/تحديث أنظمة متمحورة حول الأشخاص للإنذار المبكر بالأخطار المتعددة على المستويين الوطني والمحلي لضمان الروابط بين مكوناتها الأربعة، وهي بشكل رئيسي: 1) تقييمات المخاطر بالأخطار المتعددة، 2) التوقع والتنبؤ، 3) وضع الرسائل ونشرها، و 4) خطط التأهب والاستجابة. تعزيز القدرات الفنية والبشرية على استخدام هذه الأنظمة المتمحورة حول الأشخاص للإنذار المبكر بالأخطار المتعددة على المستويين المحلي والوطني.
- تعزيز التنسيق بين المؤسسات الصحية والزراعية والبيطرية ومؤسسات الحد من مخاطر الكوارث للاستجابة لأي أخطار بيولوجية في المستقبل (الجائحات، والأمراض الحيوانية المنشأ، وأمراض الآفات النباتية، إلخ).

- استخدام مؤشرات مخصصة لنظام رصد إطار سنداي لرصد التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية للحد من مخاطر الكوارث والإبلاغ عنه.

الاستثمار في مجال الحد من مخاطر الكوارث من أجل زيادة القدرة على مواجهتها (الأولوية 3)

- تعميم تدابير الحد من مخاطر الكوارث والقدرة على الصمود في مبادرات التنمية الجديدة على المستويين الوطني والمحلي، والتي تغطي الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لقدرة على الصمود.
- زيادة تخصيص الموارد لتعزيز بناء القدرات المحلية لتحقيق لامركزية فعالة (القدرات المؤسسية والفنية) لتحقيق القدرة على الصمود على المستويات المحلية.
- تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في الأعمال التجارية المرنة، وآليات التأمين، والبنية التحتية المقاومة للمناخ؛ والمشاركة في أنظمة متمحورة حول الأشخاص للإنذار المبكر بالأخطار المتعددة على المستويين الوطني والمحلي.
- إنشاء آليات حماية اجتماعية وتحويل المخاطر على المستويين الوطني والمحلي.
- تعزيز ودعم مشاركة المدن في برنامج جعل المدن قادرة على الصمود حتى عام 2030.
- تسريع إجراءات فرق الأمم المتحدة القطرية لتنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث من أجل زيادة القدرة على مواجهتها في العمليات والإجراءات على المستوى القطري.

تعزيز التأهب للكوارث بغية التصدي لها بفعالية وإعادة البناء بشكل أفضل في مرحلة التعافي وإعادة التأهيل والإعمار (الأولوية 4)

- تطوير خطط التعافي من الكوارث وربطها ببرامج بناء القدرة على الصمود والحد من مخاطر الكوارث الوطنية والمحلية والقطاعية.
- تشجيع الحكومات على دعم مبادرات مجموعات أصحاب المصلحة المختلفة ودعم مشاركة المجتمع على المستوى المحلي في التأهب للاستجابة الفعالة وإعادة البناء بشكل أفضل في مرحلة التعافي.
- تشجيع السلطات والمجتمعات المحلية على المشاركة في الأنظمة المتمحورة حول الأشخاص للإنذار المبكر بالأخطار المتعددة بمكوناتها الأربعة، وهي بشكل رئيسي: 1) تقييمات المخاطر بالأخطار المتعددة، 2) التوقع والتنبؤ، 3) وضع الرسائل ونشرها، و 4) خطط التأهب والاستجابة.
- تشجيع البلدان على تقييم استجابتها لجائحة كوفيد-19 واستخدام الدروس المستفادة لإعادة البناء بشكل أفضل وتعزيز خطط الاستجابة للكوارث والتعافي منها.
- ضمان خطط التعافي من جائحة كوفيد-19، بما في ذلك تدابير الحد من العوامل التي تسهم في قابلية التضرر الاجتماعية، ودمج اعتبارات الحد من مخاطر الكوارث ومعالجة الأخطار البيولوجية والصحية كجزء من المخاطر النظامية الأوسع.

4. رصد تنفيذ خطة العمل ذات الأولوية (2021-2024)

- تم تطوير خطة العمل ذات الأولوية هذه لتوجيه تنفيذ إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث في المنطقة على المدى المتوسط للفترة 2021-2024. وتنسجم الأدوار والمسؤوليات العامة للمنظمات والكيانات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية في تنفيذ هذه الخطة مع تلك المنصوص عليها في إطار سنداي.

- سيُرصد تنفيذ خطة العمل ذات الأولوية 2021-2024 كل ستة أشهر في اجتماعات الشراكة العربية للحد من مخاطر الكوارث التي ينظمها مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث - المكتب الإقليمي للدول العربية، والتي تجمع الحكومات العربية وأصحاب المصلحة المعنيين بالحد من مخاطر الكوارث والمنظمات الإقليمية التابعة للأمم المتحدة والمنظمات الدولية لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ إطار سنداي على الصعيد الإقليمي. كما سيتم استكمال عملية الرصد بمصادر معلومات أخرى وبيانات أبلغت عنها الدول العربية على نظام رصد إطار سنداي بحلول 31 مارس/آذار و 1 أكتوبر/تشرين الأول من كل عام.

- تشمل الإجراءات ذات الأولوية الآيلة إلى تعزيز نظام رصد إطار سنداي على المستويين الإقليمي والوطني ما يلي:

  - مراجعة أساليب جمع البيانات وتعزيزها لضمان جمع بيانات الخسائر الناجمة عن الكوارث المصنفة حسب نوع الخطر والموقع والعمر والجنس والإعاقة والدخل، بما في ذلك البيانات المتعلقة باتجاهات النزوح.
  - مضاعفة الجهود في جمع البيانات عن الخسائر والأضرار الناجمة عن الكوارث للإبلاغ عن غايات ومؤشرات إطار سنداي وأهداف ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة، المصنفة حيثما أمكن، حسب الجنس والعمر والإعاقة.
  - تعزيز البحوث حول العلاقات بين الأخطار والنزوح، والتقاطع بين الكوارث والنزاعات فيما يتعلق بالنزوح في المنطقة.
  - تعزيز جمع البيانات المصنفة حول الاهتمامات المحددة للمجموعات ذات الأولوية المحددة في إطار سنداي؛ النساء والأطفال والشباب والمسنين والمعوقين والمهاجرين والسكان الأصليين، إلخ.
  - إنشاء/تعزيز الروابط بين بيانات وتحليلات نظام رصد إطار سنداي وقواعد البيانات الوطنية القائمة بالخسائر الناجمة عن الكوارث.
  - تدعيم وتطوير قدرات مكاتب الإحصاءات الوطنية لتجميع البيانات بشكل كافٍ ومشاركتها مع السلطات المعنية بالسياسات وصنع القرار لتعزيز التفاعل بين العلوم والسياسة بشأن الحد من مخاطر الكوارث.
  - تضمين المؤشرات المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث في خطط التنمية الوطنية والخطط الوطنية للتكيف مع تغير المناخ، بما يتماشى مع مؤشرات أهداف التنمية المستدامة وإطار سنداي المشتركة لضمان الاتساق في تنفيذ ورصد جداول الأعمال العالمية لما بعد عام 2015.
  - تطوير مؤشرات مخصصة محددة وطنيًا لرصد تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية للحد من مخاطر الكوارث، مع خيار الاستعانة بنظام رصد إطار سنداي للإبلاغ عن التقدم المحرز في تنفيذ هذه المؤشرات، وبالتالي، استكمال التقدم المُبلغ عنه مقابل غايات ومؤشرات سنداي العالمية.
  - تعزيز الترتيبات المؤسسية الأقوى وتعزيز دور آليات تنسيق الحد من مخاطر الكوارث الوطنية متعددة القطاعات ومتعددة أصحاب المصلحة في تطوير منتديات وطنية مركزية لبيانات الكوارث كأدوات فعالة لجمع البيانات والتحقق من صحتها لتمكين الدول الأعضاء من الإبلاغ في نظام رصد إطار سنداي والتحقق من التقدم المحرز في الحد من المخاطر.